



الاتحاد العام عمال الكويت يؤكد على استقلالية العمل النقابي وان حل بعض مجالس النقابات يأتي في اطار الحريات النقابية

جمعياتها العمومية ، الامر الذي اعتبره المتضررون تدخلا بالعمل النقابي في محاولة يأسفة منهم لتضليل الرأي وتصوير الامر بغير حقيقته لبعض النواب الافضل ، وذلك بهدف الإبقاء على احتكارهم للنقابات . وقد قام البعض منهم برفع قضايا على منظماتهم وعلى الاتحاد العام بزعم وقوع ظلم عليهم ، ولا تزال بعض هذه القضايا منظورة امام القضاء .

واضاف شقير اننا في الوقت الذي نحیی فيه اهتمام نوابنا الافضل بالحريات العامة والحريات النقابية بشكل خاص ، نؤكد للجميع ان الاتحاد العام لعمال الكويت حريص على صيانة الحريات النقابية واستقلالية العمل النقابي ، وقد عمل في هذا الاطار خلال الفترة الماضية على ترسيخ الممارسة الديمقراطية السليمة ، كما قام باطلاق الحريات النقابية من القيود التي كبلتها بها بعض مجالس ادارات النقابات العمالية ، وقام بتنظيم دورات قيادية وثقافية تتيح لمن يشارك بها الترشح لمجالس ادارات النقابات العمالية ، وقد التحق بها اكثر من 750 مشاركا ومشاركة في سابقة لم تحدث من قبل بهدف فتح مجال التنافس امام العمال في مختلف التنظيمات النقابية لنيل شرف تمثيل زملائهم .

اما في ما يتعلق بالاحكام القضائية ذات الشأن بقضايا النزاعات النقابية ، وبالذات المتعلقة بالاتحاد العام لعمال الكويت فاننا نؤكد بانه قد تم تنفيذها بالكامل بما في ذلك الاحكام الخاصة برئيس الاتحاد العام لعمال الكويت .

واضاف شقير ، ان ما نخشاه في الحركة النقابية ونحذر منه ، هو ان يزج بالعمل النقابي في الخلافات السياسية وهو الامر الذي حرصنا طوال الفترة الماضية على النأي به عنها بكل الوسائل للحفاظ على استقلالية الحركة النقابية .

واشار الى ان وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل التزمت طوال الفترة الماضية باللوائح والقوانين المنظمة للعمل النقابي ، ولكننا في الوقت نفسه نحذرنا من الرضوخ للضغوط السياسية، او طلب ما لا يحق لها طلبه من مستندات تتعلق بعمل مجالس ادارات النقابات العمالية .

أكد ان نائب مدير معهد الثقافة العمالية عضو المجلس التنفيذي للاتحاد العام لعمال الكويت عوض شقير ان استقلالية العمل النقابي امر لا يمكن التهاون به او المساومة عليه ، وهو حق اكدت عليه القوانين الوطنية ومواثيق واتفاقيات العمل الدولية وقد مارسه ولا تزال الحركة النقابية الكويتية . وان ما يثار من مزاعم حول تدخل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وهيئة القوى العاملة بالشأن النقابي لا صحة له على الاطلاق .

واضاف شقير ان الاتحاد العام لعمال الكويت لا يمكن ان يسمح لوزير الشؤون ولا لغيرها بالمساس بالحريات النقابية او التدخل بالعمل النقابي . وما شهدته الحركة النقابية الكويتية في الفترة الماضية من حل لبعض مجالس إدارات النقابات العمالية يأتي في اطار الحريات النقابية ، وقد جاء نتيجة لممارسات خاطئة قامت بها مجالس بعض النقابات العمالية بذريعة استقلالية العمل النقابي وبما يخالف قواعد ومفاهيم الحريات النقابية والممارسة الديمقراطية السليمة في اختيار العمال لممثليهم التي استهدفتها ونصت عليها اتفاقيات العمل الدولية ، خصوصا الاتفاقيتين رقم 87 و 98 الخاصة بالحريات النقابية ، مما دفع ببعض الجمعيات العمومية إلى حل مجالس ادارات نقاباتها كحق من حقوقها القانونية واللائحية التي لا تتنازع عليها باعتبارها السلطة الأعلى في النقابة ، وذلك بهدف تصحيح أوضاع منظماتها العمالية بعد ان قامت بعض مجالس اداراتها السابقة باحتكار العمل النقابي من خلال التلاعب باللوائح دون علم الجمعيات العمومية ووضع شروط تعجيزية تحول دون قيام الجمعيات العمومية بمراقبة اعمال مجالس ادارات نقاباتها او محاسبتها وتقييد الممارسة الديمقراطية من خلال وضع شروط تحد من عملية الترشح لمجلس الادارة وهو ما يتعارض مع النظام الديمقراطي للدولة . وقد تقدمت المجالس الجديدة بطلب اعتماد شهادة من الجهات المعنية تنفيذاً للقوانين واللوائح الخاصة بتنظيم العمل النقابي ، حيث قامت الجهات المعنية وهي هنا هيئة القوى العاملة بإعطاء المجالس الجديدة شهادات الاعتماد المطلوبة بناء على قرارات